OIC/CFM-49/2023/S&T/RES/FINAL

قرارات
العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي وقطاعات الصحة والمياه والبيئة

الصادرة عن
الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

(الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار)

نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية

16-17 مارس 2023

24-25 شعبان 1444هـ

فهرس

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	قرار رقم 49/1-ع ت بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا	2
2	قرار رقم 49/2-ع ت بشأن قضايا التعليم العالي	5
3	قرار رقم 49/3-ع ت بشأن قضايا الصحة	8
4	قرار رقم 49/4-ع ت بشأن قضايا البيئة	14
5	قرار رقم 49/5-ع ت بشأن القضايا المتعلقة بموارد المياه	19
6	قرار رقم 49/6-ع ت بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)	23
7	قرار رقم 49/7-ع ت بشأن أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي	26
8	قرار رقم 49/8-ع ت بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة	31
9	قرار رقم 49/9-ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء	36
10	قرار رقم 49/10-ع ت بشأن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر آرال	40
11	قرار رقم 49/11-ع ت بشأن إعلان منطقة بحر الآرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الايكولوجية	43

قرار رقم 49/1-ع ت

بشأن

قضايا العلوم والتكنولوجيا والابتكار

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان1444ه (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يشير إلى "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026"، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في نور سلطان، جمهورية كازاخستان يومي 10 و11 سبتمبر 2017، ووثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يشير أيضاً إلى البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار: رقم 48/1-ع ت بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا الصادر عن الدورة السابعة والأربعين للمجلس، التي عُقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يضع في اعتباره إعلان أستانا الذي صدر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا، وإعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا يوم 16 يونيو 2021؛

وإذ يؤكد من جديد على الالتزام بالعمل عن كثب مع الأمانة العامة واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تنفيذ المبادرات التي أقرتها القمتان الأولى والثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا؛

وإذ يعرب عن تقديره لجمهورية كازاخستان لتيسيرها اجتماع كبار الموظفين الإعدادي للاجتماع الوزاري لمنبر حوار مجموعة (15) لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد يومي 1-2/12/2022، في أمانة كومستيك، إسلام أباد، جمهورية باكستان الإسلامية؛

وإذ يعرب عن التقدير لجهود اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) وللأنشطة والبرامج التي تنفذها كل من منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيزها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن قطاعات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والموارد المائية والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/46-CFM/2023/ST/SG-REP):

1. **يقر** بأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة على بناء القدرات والتمويل ونقل التكنولوجيا تعتبر عوامل حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والأهداف المسطرة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل"؛
2. **يؤكد من جديد** دعوته الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لتنفيذ مصفوفة الأعمال المقترحة على أساس برامج الأنشطة التي اعتمدتها قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية حول العلوم والتكنولوجيا وتقديم دعم فعال للجهود التعاونية التي تتطلبها هذه البرامج؛
3. **ينوه بالجهود** التي بذلتها كومستيك والأعضاء الآخرون في اللجنة التوجيهية لتنفيذ أجندة منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، في إعداد مصفوفة الأعمال المقترحة التي اعتمدتها قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية حول العلوم والتكنولوجيا التي انعقدت افتراضيا يوم 2021/6/16.
4. **ينوه أيضًا بجهود** كومستيك في تنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية لتنفيذ أجندة منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، وفي تنظيم عملية استعراض التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في اقتفاء أهداف هذه الأجندة.

5. **يشيد بجهود** باكستان وكومستيك لعقد الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة التنفيذية لكومستيك في 2022/9/28 في إسلام أباد.

6. **يرحب** بعرض كازاخستان استضافة الاجتماع الوزاري الأول لمنبر حوار مجموعة (15) لمنظمة التعاون الإسلامي، في2023، **ويدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعنية إلى المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

7. **يكلف** الأمانة العامة وكومستيك بالتنسيق الفعال مع حكومة كازخستان لإنجاح الأول للوزراء المعنيين بمنبر حوار مجموعة (15) لمنظمة التعاون الإسلامي.

8. **يدعو** الدول الأعضاء إلى زيادة الدعم الوطني للبحث والابتكار وتطوير التكنولوجيات التمكينية، **ويدعو** الأمانة العامة إلى تأسيس ما يلزم من آليات لجمع المؤسسات الحكومية، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص للمشاركة في هذه الأنشطة بدءا من إجراء الأبحاث الأساسية إلى تنفيذها واستخدامها للأغراض التجارية؛

9. **يدعو** الأمانة العامة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة للترتيب لعقد اجتماعات رفيعة المستوى للخبراء في مجال الطاقة بهدف تسهيل تبادل المعلومات، وتقاسم الخبرات، والتكنولوجيا، وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتطوير موارد الطاقة المختلفة والاستفادة منها؛

10. **يشجع** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، على تنسيق برامجها وأنشطتها مع الأمانة العامة بهدف تحقيق التآزر والتكامل سعيا إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار المنصوص عليها في برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 وإعلان أبو ظبي؛

11. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 49/2-ع ت

بشأن

قضايا التعليم العالي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444ه (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم: 47/2-ع ت بشأن قضايا التعليم العالي الصادر عن الدورة السابعة والأربعين للمجلس التي عقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ **يستذكر** برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، "وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026"، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، جمهورية كازاخستان في سبتمبر 2017 وإعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا يوم 16 يونيو 2021؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يأخذ علما بالقرارات والمقررات التي صدرت عن دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، بما فيها تلك الصادرة عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي التي انعقدت في باماكو بجمهورية مالي يومي 14 و15 نوفمبر 2016؛

وإذ يقر بإسهامات الجامعات الحكومية والخاصة من الدول الأعضاء في برنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث قدمت في إطاره منحاً دراسية لمستوى البكالوريوس والماجيستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه للطلبة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب بالتوقيع، في 14/3/ 2022، على الاتفاقية الإطارية بين رئاسة أتراك المهجر والمجتمعات ذوي القربى والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، التي تهدف إلى تقديم منح دراسية وتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الأقل نموا منها في مجال التعليم العالي والبحث العلمي؛

وإذ يسجل علمه بالتوقيع، في 24 /2022/10، على مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ووزارة العلوم والتعليم العالي في الاتحاد الروسي لتعزيز تطوير وتوطيد علاقات بناءة وطويلة الأمد في مجالات العلوم والتعليم العالي،

وإذ يشير، مع التقدير، إلى مساهمات جامعات منظمة التعاون الإسلامي المنتمية والمتفرعة، وهي الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا، بنغلاديش، والجامعة الإسلامية في أوغندا، والجامعة الإسلامية في النيجر، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، في مجال تعزيز التعليم العالي والبحث والتطوير؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي وقطاعات الصحة والقضايا المتعلقة بالمياه والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/49-CFM/2023/ST/SG-REP):

1. **يدعو مجدداً** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة إلى مواصلة وزيادة دعم برامجها وأنشطتها في مجال التعليم العالي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين المناهج الدراسية وهيئات التدريس، والربط الشبكي فيما بين مؤسسات التعليم العالي، وتشجيع مشاريع البحث المشتركة، وترتيبات التعلم عن بعد، وبرامج المنح الدراسية، وبرامج التدريب المهني.

2. **يعرب عن التقدير** لحكومات كل من باكستان وبروناي دار السلام ومصر وأذربيجان وولاية قبرص التركية المكونة لتقديمها منحا دراسية في مرحلة التعليم العالي للطلاب من الدول الأعضاء.

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها العامـــة والخاصة المعنية بالتعليم العالي ومؤسساتها البحثية إلى التعاون الفعال مع منظمة التعاون الإسلامـــي لزيادة تعزيز وتشجيع برنامج التبادل التعليمي للمنظمة

4. **يعرب** عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت بسخاء منحا دراسية من خلال برنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، ومنها أذربيجان وبروني دار السلام ومصر وباكستان وتركيا؛ و**يحث** جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها؛

5. **تحيط علما** مع التقدير بعرض المنح الدراسية المقدم من الدول المراقبة، بما في ذلك ولاية قبرصية التركية المكونة ومملكة تايلند؛

6. **يدعو** الأمانة العامة إلى حشد الموارد، بالتنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة، والمؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الدوليين من أجل التفعيل الكامل لبرنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي؛

7. **يرحب** بالاتفاقية الإطارية الموقعة بين رئاسة أتراك المهجر والمجتمعات ذوي القربى والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والتي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تقديم المنح الدراسية وتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال التعليم العالي. والبحث العلمي. **ويدعو** الأطراف المعنية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه.

8. **يجيز** مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ووزارة العلوم والتعليم العالي في الاتحاد الروسي لتعزيز تنمية وتوطيد علاقات بناءة طويلة الأجل في مجالات العلوم والتعليم العالي؛

9. **يدعو** الأمانة العامة وغيرها من مؤسسات المنظمة الأخرى ذات الصلة إلى تنظيم اجتماعات دورية تضم الجامعات الرائدة في الدول الأعضاء وذلك بغية تعزيز التعاون فيما بينها دعماً للشراكات في مجال البحوث وتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات.

10. **يقدر** الجهود التي تبذلها مؤسسات المنظمة ذات الصلة لتعزيز التعليم العالي والنهوض به في الدول الأعضاء، بما في ذلك المنح السنوية التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي إلى كل من الجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر، والدعم الذي يقدمه كل من البنك الإسلامي للتنمية وإيسيسكو لجامعات منظمة التعـــاون الإسلامي ومختلف برامجها.

11. **يطلب** مـــن الأمين العـــام رفـــع تقرير عن تنفيذ هـــذه التـــوصيات إلـــى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 49/3-ع ت

بشأن

قضايا الصحة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444هـ (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يشير إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي الاستراتيجي في مجال الصحة للفترة 2014-2023 الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة في دورته الرابعة المنعقدة في جاكرتا، إندونيسيا في أكتوبر 2013؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الدورات السابقة المتعاقبة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم: 47/3 ع ت بشأن قضايا الصحة الصادر عن الدورة السابعة والأربعين للمجلس التي عقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يشير كذلك إلى القرارات والمقررات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة، بما فيها تلك الصادرة عن دورته السابعة التي عقدت في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة من 15 إلى 17 ديسمبر 2019؛

وإذ يضع في الاعتبار توصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة التوجيهية المعنية بالصحة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الصحة، والاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية المنعقدين في 9 و22 إبريل 2020 على التوالي وذلك لتبادل المعرفة والمعلومات بشأن كوفيد – 19 وصياغة استجابة جماعية لمعالجة جائحة كوفيد-19؛

وإذ يسلم بأن كوفيد -19 قد سلط الضوء على مدى عدم استعداد العالم والدول الأعضاء، على وجه الخصوص، لمواجهة جائحة بهذا الحجم وأظهر ضعف النظم الصحية الوطنية في ضمان استمرار الحصول على الخدمات الصحية الأساسية في خضم حالات الطوارئ هذه،

وإذ يلاحظ بقلق تعرض كثير من الدول الأعضاء لحالات الطوارئ من مخاطر متعددة بما في ذلك تفشي الأمراض والكوارث الطبيعية، ويلاحظ بقلق خاص الصراعات المتعددة التي طال أمدها والأزمات الإنسانية اللاحقة عبر

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تسببت في حدوث خلل كبير في النظم الصحية وشكلت عقبات هائلة للرعاية الصحية الشاملة والأمان الصحي،

وإذ يدرك أن كثيرا من الدول الأعضاء تراجع أنظمتها الصحية لوضع استراتيجيات جديدة نحو مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19 وتتبع نهج "إعادة البناء بشكل أفضل" ،

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة جمهورية تركيا على التنظيم الناجح للاجتماع الثاني لرؤساء الهيئات الوطنية لتنظيم الأدوية، الذي عقد في اسطنبول من 5 إلى 7 سبتمبر2022، تحت شعار "الحصول على دواء ولقاح آمنين وفعالين بجودة عالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"،

وإذ يعرب عن تقديره أيضًا لحكومة ماليزيا لتنظيمها برنامجًا تدريبيًا حول المجال المواضيعي الثالث من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي الاستراتيجي في مجال الصحة حول صحة وتغذية الأم والمواليد والأطفال الذي عقد افتراضيًا من 23 إلى 24 نوفمبر 2022،

وإذ يشيد بحكومة دولة الامارات العربية المتحدة على تنظيم وعقد الاجتماع الرابع عشر للجنة التوجيهية المهنية بالصحة وذلك بتاريخ 6 فبراير 2022، وذلك بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة؛

وإذ يدرك الدور الأساسي للشركاء الدوليين مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحالف العالمي للقاحات والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ في توفير التمويل للدول الأعضاء المؤهلة لتوسيع نطاق برامج الخدمات ذات الأولوية وتعزيز النظام الصحي،

وإذ يلاحظ مع التقدير البرامج والأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومنها كومستيك ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) والبنك الإسلامي للتنمية والإيسيكو في مجال الصحة،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول قطاعات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/49-CFM/2023/ST/SG.REP):

1. **يلاحظ** بقلق العواقب السلبية لجائحة كوفيد 19، والأوبئة وغيرها من حالات الطوارئ الصحية العامة على السكان الضعفاء في الدول الأعضاء، الذين يعانون بالفعل من عبء كبير من الأمراض ويتعرضون لمخاطر متعددة على الصحة العامة؛

2. **يسلم** بالحاجة إلى تعزيز المراقبة المتكاملة للأمراض باعتبارها جزءا لا يتجزأ من بناء نظم صحية قادرة على الصمود يمكنها أن تتصدى بشكل أفضل للآثار المحتملة للأوبئة والجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية؛

3. **يثني** على الدول الأعضاء للتدابير التي تتخذها للاستفادة من زيادة الوعي العالمي بالوقاية من العدوى ومكافحتها والاستثمارات التي تمت خلال الجائحة من أجل التحسينات المستمرة في الوقاية من العدوى ومكافحتها؛

4. يرحب بمبادرة وزراة الصحة في المملكة العربية السعودية بتبني وتحديد يوم الثاني من مارس من كل عام كيوم لشهيد الصحة تقديراً لكل من فقد حياته وهو يؤدي رسالته السامية لخدمة الإنسانية والحفاظ على صحة الانسان في كل الأحوال والظروف، ويوصي بإدراج بند يوم شهيد الصحة على جدول أعمال اجتماعات وزراء الصحة القادم كمقترح من المملكة العربية السعودية، ليتم مناقشته واعتماده. ويعتمد هذه المبادرة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، كما يشجع أن ترفع هذا المبادرة لتكون مبادرة على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وعلى المستوى العالمي لتخليد الدور العظيم لكافة العاملين في القطاع الصحي وليكن ذلك مصدر فخر واعتزاز لكل من يعمل في القطاع الصحي وتخليداً لأسمى صور التفاني والإيثار؛

5. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تنسيق جهودها مع منسقي البلدان الرائدة للمجالات المواضيعية في برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة، لضمان الأداء الآمن للنظام الصحي في جميع الجوانب ذات الصلة اللازمة لاستجابة فعالة للصحة العامة لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الأوبئة الموجودة الحالية، وضمان توفير الخدمات، بشكل مستمر وآمن، على مستوى السكان والأفراد، فيما يتعلق بالأمراض السارية، وبرامج التطعيم غير المنقطعة، والأمراض المدارية المهملة، والأمراض غير المعدية، والصحة العقلية، وصحة الأم والطفل، إلى غير ذلك.؛

6. **يعرب عن تقديره** للدعم المقدم من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة للدول الأكثر ضعفا ومنها الدول الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي إما على المستوى الثنائي أو من خلال المساهمة السخية في المبادرات الدولية القائمة التي تضمنت توفير لقاحات وعلاجات ومعدات تشخيصات ووقاية شخصية من فيروس كوفيد -19 إما على المستوى الثنائي أو من خلال المساهمة السخية في المبادرات الدولية القائمة؛

7. **يطلب** من الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الدوليين تسهيل حشد الموارد لدعم الجهود الوطنية، وخاصة جهود الدول الأعضاء الأقل نموا، في مراجعة أنظمتها الصحية لوضع استراتيجيات جديدة لمرحلة التعافي من كوفيد 19 ولضمان التنفيذ الفعال

للإجراءات ذات الأولوية والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والأهداف المتعلقة بالصحة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025: وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار–2026؛

8. **يحيط علما** أنه بالرغم من التحديات المتعددة المتعلقة بـــكوفيد 19 والنزاع والجفاف والسكان الضعاف الذين يحتاجون إلى مساعدة طارئة، فإن الزخم للقضاء على شلل الأطفال في الكتلة الوبائية الأخيرة في العالم – التي تضم أفغانستان وباكستان– لا يزال قويا بسبب جهود جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الفريق الاستشاري الإسلامي، والالتزام السياسي للقيادات في البلدان المعنية والدعم الدولي لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في جهود القضاء على شلل الأطفال في باكستان في شكل تبرع بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، وهو أمر تُقر به أيضاً منظمة الصحة العالمية؛

9. **يشجع** الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى، ومنها الفريق الاستشاري الإسلامي، على مواصلة التنسيق والتعاون الإقليميين لدعم البلدان التي يستمر فيها انتقال فيروس شلل الأطفال البري المتوطن والبلدان على التصدي لتفشي شلل الأطفال؛ وتكثيف التضامن والالتزام لمنع ووقف جميع حالات تفشي شلل الأطفال في المنطقة؛

10. **يقر** بدور العلماء والزعماء الدينيين في التعامل مع الطوارئ الصحية بما في ذلك جائحة كوفيد–19، **ويشيد** بالجهود القيمة للفريق الاستشاري الإسلامي في رفع الوعي المجتمعي إزاء الإجراءات الصحية الوقائية، والدعوة إلى تحقيق الإنصاف في الحصول على اللقاحات والتشجيع على قبول اللقاحات، ويدعم جهوده لإعادة توجيهه وتوسيع نطاقه ليشمل بلدان الساحل الأفريقي من خلال أنشطة التدريب / التوعية.

11. **يأخذ علما**، مع القلق، بالعبء المتزايد الذي تشكله الأمراض غير السارية ومنها مرض السرطان، **ويؤكد مجددا** تكليفه الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الدوليين لتنظيم حلقات دراسية رفيعة المستوى بخصوص تعزيز التوعية وبرامج الدعوة حول السرطان، وكذلك تنظيم برامج تدريبية لفائدة أخصائي العلاج الإشعاعي وتقني العلاج الإشعاعي والمتخصصين في الفيزياء الطبية في الدول الأعضاء.

12. يشيد باستضافة المملكة المغربية للمؤتمر الافريقي الأول للحد من المخاطر الصحية، المنعقد في مراكش بالمملكة المغربية، في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2022، من تنظيم وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

بالمملكة المغربية بشراكة مع جميعة طب الإدمان والأمراض ذات الصلة، وترحب بمخرجات المؤتمر وتوصياته " إعلان مراكش"، خاصة وضع ميثاق إفريقي للحد من المخاطر الصحية، والذي تم إطلاقه بشكل رسمي شهر ديسمبر 2022، بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية، والهادف إلى حماية الأمن الصحي والرعاية الصحية الجيدة لكافة المواطنين في جميع أنحاء القارة الافريقية؛

13. **يدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة إيلاء الأولوية القصوى لصحة الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين في خططها الوطنية، **ويؤكد مجددا** على دعوته الأمانة العامة إلى التنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة وكومستيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الدوليين من أجل تنظيم ورش عمل تدريبية لفائدة الأخصائيين الطبيِّين والعاملين في المجال الصحي على مستوى المجتمعات المحلية في الدول الأعضاء وخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في مجال الرعاية الصحية للأم والمواليد الجدد والأطفال.
14. **يثني** على ماليزيا لنجاحها في تنظيم برنامج تدريبي افتراضي بشأن المجال المواضيعي الثالث في برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة فيما يتعلق بصحة وتغذية الأم والطفل وحديثي الولادة؛ ويشجع منسقي البلدان الرائدة للمجالات المواضيعية في البرنامج على تنظيم برامج بناء القدرات والأنشطة الأخرى في المجالات ذات الصلة التي يقودونها؛
15. **يرحب** بجهود الدول الأعضاء التي طورت لقاحات خاصة بها؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير إضافية لتطوير الصناعات الصيدلانية الوطنية لضمان الإمداد الكافي بالأدوية واللقاحات الأساسية ومواصلة تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إنتاج الأدوية بما في ذلك اللقاحات لتعزيز قدرتها الجماعية؛
16. **يشجع** الدول الأعضاء على زيادة تعزيز التعاون القائم بين السلطات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك لبناء قدراتها التنظيمية من خلال تنظيم برامج بناء القدرات.
17. **يعرب** عن شكره وتقديره لجمهورية تركيا على استضافتها الاجتماع الثاني لرؤساء السلطات الوطنية لتنظيم الأدوية من 5 إلى 2022/9/7؛ **ويحث** الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات الاجتماع.
18. **يشيد** بجهود كومستيك ودعم البنك الإسلامي للتنمية لبناء القدرات في مختلف مجالات الصحة للدول الأفريقية الأعضاء، وعلى وجه الخصوص، إجراء التدريبات وإصلاح المعدات في طب العيون، وحملات جراحة الساد التي أجريت في النيجر وتشاد؛ ويرحب بجهود كومستيك لترتيب تدريب للمهنيين الصحيين في طب الأعصاب في أوغندا، وتدريب الفنيين في مجال الصحة في الصومال واليمن.

19. **يرحب** بمبادرة كازاخستان إنشاء جهاز خاص متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة – الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية والتي تم الإعلان عنها خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن شأنها المساهمة في الوقاية من التهديدات البيولوجية وتبادل البيانات حول الأمراض الخطيرة **ويعرب**، في هذا السياق، عن دعمه للجهود التي تبذلها كازاخستان في المنتديات المتعددة الأطراف لإتاحة تبادل فعال وجوهري للآراء، بمشاركة خبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم توصيات بشأن التنفيذ العملي للمبادرة بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا الحيوية؛

20. **يدعو** الأمانة العامة إلى التنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الدوليين لتنظيم ورشة عمل للنظر في إنشاء اتحاد يضم المؤسسات البحثية في الدول الأعضاء من أجل تعزيز إنتاج اللقاحات.

21. **يأخذ علما** بالجهود المبذولة لضمان التشغيل الفاعل للبوابة الصحية لمنظمة التعاون الإسلامي، **ويدعو** الأمانة العامة، بالتنسيق مع سيسرك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة، إلى الارتقاء بالبوابة الصحية لتكون آلية مؤسسية تتألف من الخبراء وصانعي السياسات الوطنيين بهدف تبادل المعرفة والتنسيق من أجل تحسين تأهب مؤسسات الصحة العامة في الدول الأعضاء.

22. **يدعو** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لعقد اجتماعات تنسيقية لمنظمة التعاون الإسلامي حول المسائل المتعلقة بالصحة على هامش فعاليات المنتديات الدولية وخاصة جمعية الصحة العالمية وذلك بهدف تطوير وتبادل المواقف الموحدة لمنظمة التعاون الإسلامي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

23. يكلف الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء إيجاد مضيف للمؤتمر الثامن لوزراء الصحة بعد اعتذار جمهورية المالديف عن استضافة المؤتمر.

24. **يطلب** من الأمين العام إعداد تقرير حول تنفيذ هذه التوصيات ورفعه إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 49/4-ع ت

بشأن

قضايا البيئة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444هـ (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يشير إلى الأهداف ذات الصلة بالبيئة الواردة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل"، وإلى إعلان أستانا الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا يومي 10و11 سبتمبر2017؛

وإذ يستذكر البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر أيضا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم 46/4-ع ت بشأن قضايا البيئة والصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019؛

وإذ يأخذ في الاعتبار القرارات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، بما في ذلك الدورة الثامنة التي عقدت في الرباط، المملكة المغربية يومي 2 و3 أكتوبر 2019، الذي اعتمد ضمن جملة أمور الإعلان الخاص بتعزيز الأدوار الثقافية والدينية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ يرحب بإطلاق عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية بهدف إصلاح النظام الإيكولوجي في جميع أنحاء العالم؛

وإذ **يدرك** خطورة تغير المناخ العالمي وتأثيره غير المتناسب على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأهمية العمل المتعدد الأطراف والجماعي والمتضافر في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، باعتباره الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا التهديد العالمي الحقيقي؛

وإذ **يشيد** بالنتائج والإنجازات التي تحققت في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) الذي استضافته جمهورية مصر العربية، بما في ذلك اعتماد خطة شرم الشيخ التنفيذية كقرار رئيسي لتوجيه الإجراءات المناخية الطموحة، وإنشاء صندوق للاستجابة للخسائر والأضرار، وإطلاق مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام؛

وإذ يشيد بحكومة باكستان لإطلاقها مبادرة "تسونامي العشرة مليارات شجرة" لإحياء موارد الغابات والحياة البرية في باكستان؛

وإذ يشيد كذلك بالمملكة العربية السعودية لإطلاقها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر لإصلاح مساحة تعادل 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة مما يقلل من مستويات الكربون العالمية بنسبة 2.5٪ عن طريق زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط؛

وإذ **يحيط** علماً بالمبادرات التي اتخذتها جمهورية مصر العربية خلال المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27)، المعقود في الفترة من 6 إلى 20 نوفمبر 2022، في مجالات المياه والزراعة، والتكيف، والطاقة، والهيدروجين، والتنوع البيولوجي، والنقل المستدام، والمدن المستدامة، والتي تسهم بدورها في التعامل مع أزمة المناخ من خلال إيجاد حلول مبتكرة، نظراً لدورها المركزي في تحقيق الاستقرار المجتمعي؛

وإذ **يرحب** "بالاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن التعاون البيئي من أجل مستقبل أفضل"، المعقود في 12 يوليو 2022 في طهران، ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون للتخفيف من حدة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، بما في ذلك العواصف الرملية والترابية والتصحر وندرة المياه؛

وإذ **يشيد** بماليزيا لإطلاقها برنامج تخضير ماليزيا، الذي يشمل حملة لغرس 100 مليون شجرة خلال الفترة (2020-2025)

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما فيها إيسيسكو والبنك الإسلامي للتنمية وكومستيك وسيسريك، في تقديم الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق ببناء القدرات والتكنولوجيا، وذلك في المجالات المرتبطة بالبيئة.

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة وقطاعي الموارد المائية والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/49-CFM/2023/ST/SG-REP):

1. **يؤكد** من جديد التزامه بتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن منتديات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة التي عقدت في الرباط، المملكة المغربية يومي 2 و3 أكتوبر 2019 بشأن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
2. **يحث** الدول الأعضاء على الاستمرار في دمج الاعتبارات البيئية في سياساتها التنموية وتعبئة الموارد المالية والمؤسسية المتاحة اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية لحماية البيئية.

3. **يدعو** الأمانة العامة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى المعنية إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات والآليات والمبادرات الدولية ذات الصلة لتعزيز قدرات ومهارات الدول الأعضاء بشأن القضايا البيئية من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لدعم جهودها في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكذلك للوصول إلى التمويل في مجال التكيف مع تغير المناخ.

4. **يجدد** دعوته للدول الأعضاء لإجراء مشاورات وتنسيق المواقف من أجل معالجة فاعلة للتحديات الناجمة عن تغير المناخ وتدهور الظروف البيئية ووضع سياسات بيئية وتخصيص الموارد البشرية والتكنولوجية والاقتصادية اللازمة لهذا الغرض من أجل الإسهام بشكل موحد وجوهري في هذه العمليات.

5. **يدرك** أهمية تسهيل وتسريع وتيرة انتقال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاقتصاد المستدام **ويحث**، في هذا الصدد، الدول الأعضاء في المنظمة على الانضمام إلى برنامج شراكة الجسر الأخضر المعتمد بمبادرة من لجمهورية كازاخستان، عام 2011 والذي من شأنه تعزيز التعاون الدولي من خلال تطوير التكنولوجيا وأفضل الممارسات وتنمية الأعمال التجارية والاستثمارات.

6. **يشيد** بإطلاق "مبادرة السعودية الخضراء" التي تستهدف الوصول للحياد الصفري بحلول عام 2060م، وتخفيض الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول 2030م، حيث ستساهم هذه المبادرة في تعزيز الجهود المبذولة في إطار "رؤية المملكة 2030م"، وذلك من خلال توحيد جميع الخطط الرامية إلى تحقيق الاستدامة في المملكة العربية السعودية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتخفيض انبعاثات

الكربون ومكافحة التغير المناخي، بالإضافة إلى رفع مستوى جودة الحياة وحماية الأجيال القادمة، كما تجمع "مبادرة السعودية الخضراء" بين حماية البيئة، وتحويل الطاقة، وبرامج الاستدامة لتحقيق مجموعة من المبادرات الرامية إلى بناء مستقبل مستدام للجميع. كما يرحب ب " مبادرة الشرق الأوسط لاخضر"، التي تعد حافزاً للعمل وإطاراً لقيادة الجهود المعنية بالمناخ داخل المنطقة وخارجها.

7. **كما يشيد** بإطلاق المملكة العربية السعودية مدينة "ذا لاين" التي تعيد تعريف مفهوم التنمية الحضرية ومايجب أن تكون عليه مدن المستقبل في بيئة خالية من الشوراع والسيارات والانبعاثات، وتسهم في المحافظة على 95% من أراضي نيوم للطبيعة، وتعتمد على الطاقة المتجددة بنسبة 100%، لجعل صحة الانسان ورفاهيته أولوية مطلقة بدلاً من أولوية النقل والبنية التحتية كما في المدن التقليدية.

8. **يرحب** باستضافة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر تغير المناخ (COP28) الذي من المقرر تنظيمه خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2023. وإذ يرحب كذلك باستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة للدورة الثامنة لمنتدى الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أكتوبر 2023، وهو مسار يركز على تعزيز التمويل والاستثمار في مجال المناخ، وإعلان عام 2023 عام الاستدامة تحت شعار "اليوم من أجل الغد".

9. **يدعو** كومستيك إلى إيلاء عناية خاصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في مجالات مثل حماية البيئة وتغير المناخ والطاقات المتجددة ونقل التكنولوجيا.

10. **يدعو** الأمانة العامة وكومستيك إلى إقامة علاقاتِ تعاونٍ مع الوكالة الدولية للطاقات المتجددة في مجال بيئة الطاقات المتجددة والتكنولوجيات ذات الصلة.

11. **يدعو** البنك الإسلامي للتنمية لتقديم برامج تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذ تعهداتها المرتبطة بتغير المناخ.

12. **يشيد** بجمهورية مصر العربية لاستضافتها الناجحة للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2022 بشرم الشيخ؛ ويثني على النتائج التي أسفر عنها المؤتمر

والتي تكتسي أهمية حاسمة في معالجة القضايا العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر.

13. يحث الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة ذات الصلة والشركاء الدوليين، حسب الاقتضاء، على تقديم الدعم اللازم لتنفيذ نتائج المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تشمل، في جملة أمور، دعوة مؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف إلى توسيع أدوات التمويل الميسر، وحث الأطراف على تسريع وتيرة تدابير خفض الانبعاثات، ووضع خطط طموحة لضمان التآزر بين الالتزامات الوطنية وأهداف اتفاق باريس.

14. **يطلب** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة مسائل تغير المناخ لجعل صوت المنظمة مسموعا باستمرار في المحافل العالمية ذات الصلة.

15. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير محدث حول تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 49/5-ع ت

بشأن

القضايا المتعلقة بموارد المياه

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444ه (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يضع في الاعتبار أحكام وثيقة "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه وتحقيق الأهداف والغايات المحددة فيها؛

وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/222 الذي صدر يوم 21 ديسمبر 2016 والذي أعلن بموجبه العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028؛

وإذ يشيد بحكومة السنغال لاستضافتها منتدى المياه العالمي التاسع في داكار في الفترة من 12-26 مارس 2022 تحت عنوان "الأمن المائي لتحقيق السلام والتنمية"؛

وإذ يشير إلى "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-2026"، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، جمهورية كازاخستان في 10-11 سبتمبر 2017 وإعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا يوم 16 يونيو 2021؛

وإذ يستذكر جميع قراراته السابقة، بما في ذلك القرار رقم: 47/5-ع ت بشأن القضايا المتعلقة بموارد المياه الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يستذكر كذلك قرارات الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه، بما في ذلك الدورة الرابعة التي عُقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية في 2018 حيث اعتمدت خطة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه؛

وإذ يقرّ بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما في ذلك كومستيك والبنك الإسلامي للتنمية وإيسيسكو والمنظمة الاسلامية للأمن الغذائي وسيسريك، في تعزيز جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي في مجال إدارة موارد المياه؛

وإذ يأخذ علماً بنقص الموارد المالية اللازمة لبناء وتطوير البنى التحتية الضرورية المرتبطة بخدمات المياه مثل الإمدادات والصرف الصحي ومعالجة وإدارة المياه وضرورة زيادة الاستثمارات العمومية والخاصة من أجل التغلب على التحديات المرتبطة بالمياه داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها، ولاسيما في أقل البلدان نمواً الاعضاء في المنظمة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة وقطاعي موارد المياه والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/49-CFM/2023/ST/SG-REP):

1. **يدعو** الأمانة العامة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة، إلى العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ توصيات الاجتماع الثاني لمجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه الذي انعقد في القاهرة، جمهورية مصر العربية، بغية معالجة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قطاع المياه.
2. **يقرّ** بأهمية التعاون بين المعاهد ومراكز التدريب والبحث المتخصصة في المياه في الدول الأعضاء لتسهيل تبادل المعارف والبحوث التعاونية والممارسات المثلى، **ويدعو** الأمانة العامة إلى الترتيب لعقد اجتماع لمراكز التميز هذه بالتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى والدول الأعضاء.
3. **يعرب** عن تقديره للدور الذي تؤديه "جائزة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم العالمية للمياه" في بلورة حلول مبتكرة ومستدامة لمشكلة ندرة المياه النظيفة في العالم، ويحث المؤسسات والمراكز البحثية على الإسهام بالدراسات والأفكار الخلاقة لمعالجة هذه المشكلة.
4. **يدعو إلى** تعزيز مجموعة حشد الموارد فيما يتعلق بخطة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه من أجل **المساعدة في بناء قدرات** الدول الأعضاء، بناءً على طلبها عند الاقتضاء.
5. **يعرب عن التقدير** لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) لنشره تقرير منظمة التعاون الإسلامي عن المياه 2021 "نحو إدارة مستدامة للمياه"، ولإعادة تفعيل البوابة الإلكترونية للموارد المائية لتسليط الضوء على قصص النجاح ودراسات الحالات وغيرها من المعلومات حول الأنشطة المتعلقة بالمياه التي تقوم بها الدول الأعضاء.

6. **يطلب من** جميع الدول الأعضاء، بالتعاون مع الأمانة العامة، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وكومستيك وغيرها من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، الإعداد لعقد ورش عمل لبناء القدرات وورش عمل لبناء قدرات المهنيين المتخصصين في مجال المياه في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الإعداد لفعاليات الدعوة ورفع الوعي العام حول زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة.
7. **يدعو** الأمانة العامة إلى الانخراط مع الجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، عند الاقتضاء لإنشاء آليات مؤسسية للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وفرص بناء القدرات من أجل التغلب على نقص الموارد الفنية الذي تعانيه العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
8. **يجدد دعوته** إلى الدول الأعضاء لإعداد واعتماد استراتيجيات وخطط وطنية ومواءمة أنشطتها التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، وخصوصا الهدف رقم (6) وغاياته، وكذلك أهداف العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة 2018–2028".
9. **يدعو** الأمانة العامة إلى الانخراط مع المعاهد ومراكز التدريب والبحث المتخصصة في مجال التغيرات المناخية والمياه، عند الاقتضاء، لدراسة آثار الشح المائي على الأمن الغذائي في الدول الأعضاء والمساهمة في استخلاص النتائج لعرضها على المؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه.
10. **يشجع** الدول الأعضاء، بالتعاون مع الأمانة العامة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة، على مواصلة جهودها للسعي إلى تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحيث تقوم على أساس التعاون والشراكات على كافة المستويات، وكذلك زيادة الوعي المجتمعي بصورة أوسع حول ضرورة توفير المياه والوصول إليها والإدارة المستدامة والمرنة للموارد المائية.
11. **يشجع** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليون الآخرون على تنسيق جهودهم لتوفير المزيد من الموارد الفنية والمالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما الدول الأعضاء الأقل نموا في المنظمة والدول الأعضاء التي تواجه شح المياه، من أجل التنفيذ الفاعل لرؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه.
12. **يعرب عن تقديره البالغ** للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من منطقة آسيا الوسطى لتعزيز التعاون والحوار الإقليميين، بما في ذلك ما يتعلق بالمياه العابرة للحدود بين البلدان المتشاطئة لتحقيق المنافع المتبادلة؛
13. **يدعو** الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة التحديات المتعلقة بالمياه، مثل تغير المناخ، وندرة المياه، والكوارث التي تعزى للمياه، والأمراض المنقولة بالمياه، وغيرها، والتي تؤثر بشكل خطير على

دول منظمة التعاون الإسلامي، وإلى بناء قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال، وقدرات الدول الأعضاء الأقل نموا على وجه الخصوص.

14. **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه، **ويدعو** الأمانة العامة إلى التنسيق بشكل فاعل مع حكومة المملكة العربية السعودية لعقد هذا المؤتمر بشكل ناجح.

15. **يرحب** باستضافة إندونيسيا للمنتدى العالمي للمياه في عام 2024 تحت شعار "المياه من أجل الرخاء المشترك"، ويقر بأهمية هذا المنتدى بوصفه منبراً للتعاون في مواجهة تحديات المياه العالمية.

16. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير محدث حول تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 49/6-ع ت

بشأن

أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان1444ه (الموافق: 00 2023)؛

إذ يشير إلى القرارات السابقة، بما في ذلك القرار: رقم 48/6-ع ت بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في إسلام أباد، بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20شعبان 1441هـ (22 و3/23/ 2020)؛

وإذ يستذكر القرارات والتوصيات التي صدرت عن الاجتماعات المتعاقبة للجمعية العمومية لكومستيك، بما في ذلك الاجتماع الخامس عشر الذي عُقد في إسلام أباد، باكستان؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي الذي اعتمدته الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر إعلان أستانا الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا، جمهورية كازاخستان يوميي 10-11 /9/ 2017 وإعلان أبو ظبي الصادر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الثانية للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا تحت رئاسة حكومة الإمارات العربية المتحدة يوم 16 يونيو 2021؛

إذ **يعرب** عن تقديره لإندونيسيا والكومستيك لتعاونهما في تنظيم دورة تدريبية لباحثين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال إنتاج اللقاحات، في أكتوبر 2022 بإندونيسيا.

وإذ يقدر لكومستيك لدورها المستمر في تنسيق جهود أجهزة منظمة التعاون الإسلامي الأخرى والمؤسسات المتخصصة في تنفيذ أجندة العلم والتكنولوجيا والابتكار 2026، وكذلك لجهودها في بدء عملية تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، باتباع المبادئ التوجيهية للقمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا في 2021/6/16.

وإذ يعرب عن الامتنان لفخامة الرئيس عارف علوي، رئيس كومستيك على دعمه المتواصل والتزامه ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء؛

وإذ يشيد كذلك بجهود كومستيك لمساعدة الدول الأعضاء، خاصة البلدان الإفريقية الأقل نموا، في مجال العلوم والتكنولوجيا، والتعليم العالي، والصحة، والبيئة، والأمن الغذائي والقضايا المرتبطة بالمياه، وذلك عن طريق توفير منح أبحاث وجوائز الإنجاز للعلماء ومن خلال تنظيم ورش عمل تدريبية وفرق عمل توفر فرصاً للباحثين من الدول الأعضاء للتفاعل مع العلماء البارزين من الدول المتقدمة وكذلك من داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي؛

وبعد الاطلاع على تقرير أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك):

1. **يدعو** كومستيك إلى وضع أطر للسياسة العامة واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التنسيق بين المؤسسات البحثية والجامعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل زيادة البحوث التعاونية وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا.
2. **يعرب عن التقدير** لكومستيك للتنسيق مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة وأجهزة المنظمة الأخرى ذات الصلة لتنفيذ أحكام برنامج عمل المنظمة حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، من منصة اللجنة التوجيهية للتنفيذ **ويعرب** عن تقديره كذلك لتشكيل أفرق الخبراء لتقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ذات الأولوية.
3. **يدعو** كومستيك إلى مزيد من التعجيل بعملية تقييم أفرقة الخبراء للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في مجال العلوم والتكنولوجيا والحصول على توصياتها، بحيث يمكن إبلاغ الدول الأعضاء وفقًا لذلك لتسريع جهودها من أجل تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 والمبادرات الواردة في إعلان أبو ظبي الذي اعتمدته القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في حزيران 2021؛
4. **يشيد** بكومستيك لمساعيها لتعزيز للتعاون الدولي بين المجتمع العلمي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات وتسهيل تبادل الخبراء والمعلومات مع معاهد البحوث الدولية؛ **ويدعو** كومستيك إلى تطوير مزيد من الروابط لصالح العلماء والباحثين في الدول الأعضاء.

5. **وإذ يشيد كذلك** بكومستيك لتشجيعها أنشطة البحث والتطوير من خلال توفير منح وجوائز بحثية وتركيزها على تطوير القدرات الابتكارية ورقمنة التكنولوجيا في الدول الأعضاء من خلال بوابتها الخاصة بالتكنولوجيا وورش العمل ذات الصلة ومعارض التكنولوجيا وروابط المنافسات والمؤسسات، **ويدعو** كومستيك لمواصلة أنشطتها في مجال تطوير الموارد البشرية من خلال عقد ورش عمل مواضيعية بالشراكة مع مؤسسات ودول أعضاء أخرى.

6. **يقدر** جهود كومستيك لتفعيل الشبكات الإسلامية ويطلب من الدول الأعضاء التي تستضيف هذه الشبكات تعزيز دعمها وملكيتها لأنشطة الشبكات.
7. **يقدر** جهود كومستيك لتنفيذ توصيات القمة الثانية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وإعلان أبو ظبي في تعزيز تركيزها على التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية والتعلم عن بعد وعلم الفيروسات وتطوير اللقاحات، من خلال الزمالات والمنح البحثية والدورات التدريبية وورش عمل وندوات عبر الإنترنت والروابط المؤسسية.
8. **يدعو** كومستيك لترتيب اجتماعات للخبراء بحيث تجمع الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتقديم التوصيات اللازمة لزيادة التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي في البحث والابتكار في مجال كفاءة الطاقة والتكنولوجيات، بما في ذلك الطاقة المتجددة والتقنيات التمكينية الأخرى بدءا من إجراء الأبحاث الأساسية إلى تنفيذها واستخدامها للأغراض التجارية.
9. **يأخذ** علماُ مع التقدير، بالجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) لإطلاق عدد 5000 منحة دراسية في مجال المهارات الرقمية، بالتعاون مع العديد من الجامعات الافتراضية والفنية في كل من الجمهورية التركية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية إندونيسيا، بهدف رفع التنافسية لدى فئة الشباب في الدول الأعضاء الأقل نمواً في المنظمة على صعيد سوق العمل.
10. **يعرب** عن امتنانه العميق لحكومة جمهورية باكستان الإسلامية لدعمها المتواصل والتسهيلات التي تقدمها لكومستيك، **ويطلب** من الدول الأعضاء الأخرى ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة تقديم الدعم السخي لكومستيك حتى تتمكن من توسيع أنشطتها البحثية المشتركة وأنشطتها الأخرى لفائدة المجتمع العلمي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
11. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 49/7-ع ت

بشأن

أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444ه (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم: 48/7-ع ت حول أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في ، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يشير إلى القرارات التي اعتمدتها الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، بما في ذلك الدورة الثامنة التي عقدت في باماكو بمالي يومي 14 و15 نوفمبر 2016؛

وإذ يقر، مع التقدير وعميق الامتنان، بما تقدمه حكومات كل من بنجلاديش وماليزيا والنيجر وأوغندا من دعم ومساعدة دؤوبين لجامعات منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب كذلك عن امتنانه للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة ولغيرها من الجهات المانحة لما تقدمه من دعم ومساعدة بما في ذلك المساهمة في إنشاء الأوقاف ذات الصلة وغيرها من المشاريع المدرة للدخل لهذه الجامعات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ علماً، مع الارتياح، بالدور المتنامي الذي تضطلع به جامعات منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الموارد البشرية في مختلف المجالات؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن قطاعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة والقضايا المتعلقة بالمياه والبيئة (الوثيقة رقم OIC/49-CFM/2023/ST/SG-REP):

1. **يقر** بالدور الذي تضطلع به جامعات منظمة التعاون الإسلامي في نشر المعرفة والبحث في المجالات ذات الصلة باحتياجات الدول الأعضاء والمساهمة في تنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء المعنية.

2. **يجدد** مناشدته للدول الأعضاء لمواصلة التبرع بسخاء لجامعات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المساهمات في المشاريع الوقفية لهذه الجامعات حتى تتمكن من زيادة تطوير برامجها الأكاديمية وبنياتها التحتية وتلبية احتياجاتها المحددة الأخرى.

3. **يثمن** عالياً المنح السنويـــة التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي للجامعة الإسلامية في النيجر والجامعة الإسلامية في أوغندا، **ويشجع** الصندوق على مواصلة تقديم هذا الدعم لهاتين الجامعتين.

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا، بنجلاديش:

4. **يشيد** بالدور الذي تضطلع به الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في النهوض بتنمية الموارد البشرية للأمة في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والتعليم الفني.

5. **يعرب** عن تقديره العميق لحكومة البلد المضيف، جمهورية بنجلاديش الشعبية بشكل عام، ولدولة شيخة حسينة، رئيسة الوزراء، وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، على وجه الخصوص، لرعايتها المستمرة للجامعة.

6. **يجدد** دعوته إلى الدول الأعضاء لتسديد مساهماتها الإلزامية الحالية والمتأخرة للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، **ويدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المساهمة بسخاء في صندوق وقف الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا وتطوير بنيته الأساسية.

7. **يشيد** بإنشاء مركز اللغة العربية والدراسات الإسلامية في الجامعة بتمويل كامل من أكاديمية اللغة العربية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

8. **يحيط علما** بالخطوات المتخذة لتعزيز الأنشطة البحثية للجامعة من خلال إدخال برامج مثل المنح الصغيرة للبحوث، وحوافز المنشورات عالية الجودة في المجلات المفهرسة ولحضور وتقديم الأوراق في الندوات وورش العمل ذات السمعة الطيبة؛

9. **يحث** الإدارة على تصميم دورات قصيرة وندوات عبر الإنترنت، لا سيما في مجالات التكنولوجيات الحديثة والمتطورة والناشئة للموظفين المتخصصين أثناء الخدمة بما يتناسب مع متطلبات الدول الأعضاء.

10. **يثني** على الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TİKA) لمساعدتها التقنية والمالية السخية في إنشاء مختبر التصنيع وتدريب مدربي الجامعة؛

11. **يعرب عن التقدير** لجهود الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا لإضفاء الطابع الدولي على الجامعة من خلال زيادة الطلاب والموظفين من مختلف الدول الأعضاء.

12. **يدعو** الجامعة إلى زيادة تعزيز الجهود لترجمة التعاون الهادف بموجب مذكرات التفاهم الموقعة مع غيرها من المؤسسات ذات السمعة الطيبة وكذلك الصناعات؛

13. **يناشد** الدول الأعضاء التبرع بسخاء لوقف الجامعة لمنح المنح الدراسية والزمالات والمساعدات، وإنشاء مراكز بحث، وتعزيز موارد المكتبة، وإنشاء مختبرات وورش عمل جديدة؛

14. **يسجل** علمه بالمبادرات التي اتخذتها الجامعة لتشييد البنية التحتية، في نطاق الخطة الرئيسية المقترحة للإطار الزمني للخمسين سنة القادمة، وهي تشمل مبنى أكاديمي، وسكن للطلاب، ومبنى سكني، وتوسع رأسي لسكن الطالبات القائم وتطوير مرافق المختبرات بهدف قبول 4500 طالبة إضافية على مراحل من خلال توسيع البرامج الأكاديمية؛

الجامعة الإسلامية في النيجر:

15. **يشيد** بدور صندوق التضامن الإسلامي بمنظمة التعاون الإسلامي لدعمه المتواصل للجامعة ، والذي بلغ (43) مليون دولار أمريكي خلال 30 عاماً وسداد الصندوق الاقساط الأولية لقرض وقف الجامعة لدى البنك الإسلامية للتنمية ، والتي بلغت (5.7) مليون دولار أمريكي.

16. أخذ علماً باستكمال مشروع بناء المركز التجاري للجامعة (وقف الجامعة) الذي موله البنك الإسلامي للتنمية بقرض و بضمان من صندوق التضامن الإسلامي بمنظمة التعاون الإسلامي ، ويشيد بهذا الإنجاز الهام ، و يدعو الدول الأعضاء التبرع للجامعة لسداد أقساط باقي دين البنك الإسلامي للتنمية علي الجامعة .

17. يشيد باستكمال بناء مجمع الملك عبدالله بن عبد العزيز طيب الله ثراه للبنات ، هبة من مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للأعمال الإنسانية بمبلغ وقدره (65) مليون دولار أمريكي، و تم تسليمه العام الماضي للجامعة .

18. يشيد باستكمال انشاء كلية الزراعة والبيطرة و المختبرات العلمية والمكتبة .

19. يشيد بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للجامعة الإسلامية للنيجر (2015-2025) التي تهدف الي تطوير الجامعة ، وصولاً لمستوى مؤسسات التعليم العالي المتقدمة.

الجامعة الإسلامية في أوغندا:

20. يعرب عن شكره وامتنانه لحكومة البلد المضيف، جمهورية أوغندا، لما تقدمه من دعم متواصل للجامعة الإسلامية في أوغندا، بما في ذلك تقديم ضمان سيادي لقرض البنك الإسلامي للتنمية للمرحلة الثانية والموجه لمساعدة الجامعة على تشييد كلية للهندسة والتكنولوجيا ونزل ومكتبة جديدة.

21. يشيد بالجامعة لتطوير منصة / نظام التعلم الإلكتروني الخاص بها عبر الإنترنت بعد إغلاق جميع المؤسسات الأكاديمية بسبب جائحة كوفيد-19 في أوغندا، **ويدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والجهات الخيرية إلى تقديم الدعم المالي والمادي والمتمثل في الموارد البشرية لتمكين الجامعة الإسلامية في أوغندا من تعزيز منصات وتقنيات دعم التعلم الرقمي ومواصلة العمل بفعالية حتى بعد جائحة كوفيد-19.

22. يشيد بصندوق التضامن الإسلامي لما يقدمه من مساعدة للجامعة الإسلامية في أوغندا بشكل سنوي.

23. يشيد كذلك بمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، والمانحين والجهات الخيرية بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية وجامعة لاهور، وباكستان، ومنظمة أطباء عبر العالم، وتركيا، ومركز سيسريك، ووكالة التعاون والتنسيق التركية، ومؤسسة أمل الماليزية، وعائلة حبيب في جدة، **ويدعو** مؤسسات وجامعات القطاعين العام والخاص إلى النظر في تقديم دعم مماثل للجامعة الإسلامية في أوغندا من أجل الوفاء بمتطلباتها.

24. يشجع على إعادة تفعيل مشروع الربط العكسي الذي يهدف إلى زيادة قدرات الجامعة الإسلامية في أوغندا في مجال التدريب المهني من خلال تعزيز تدريب المدربين وتوفير التجهيزات والمعدات لتنفيذ برامج تدريب المدربين في المجالات التي تهم المجتمع والسوق على المستوى المحلي وذلك بالتعاون مع كل من مركز سيسريك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز الفنون والتدريب المهني التابع لبلدية اسطنبول الكبرى، ووكالة التعاون والتنسيق التركية.

25. يأخذ علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتمويل بصيغة الاستصناع الذي قدمه البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 14.58 مليون دولار أمريكي لبناء المرحلة الأولى من المشروع الوقفي الجديد للجامعة الذي سيبنى في كمبالا بأوغندا على الأرض التي تبرعت بها الحكومة الأوغندية؛ **ويدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى التبرع ببقية المبلغ المطلوب لبناء باقي مباني المشروع الوقفي، وهو 65 مليون دولار أمريكي.

26. يشيد أيضا بالتقدم المطرد في بناء المكتبة الجديدة بالجامعة من خلال استخدام مبلغ 973.644 دولار أمريكي الذي تبرعت به المملكة العربية السعودية؛ **ويدعو** الدول الأعضاء الأخرى لتقديم مساعدات مالية ومادية طوعية لبرنامج تطوير البنى التحتية للجامعة.

27. **يعرب** عن التقدير للمملكة العربية السعودية، والجمهورية التركية، وجمهورية مصر العربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة لما يقدمون من دعم قيم للجامعة الإسلامية في أوغندا بما في ذلك إعارتهم أعضاء هيئة تدريس إلى الجامعة، وتقديم منح دراسية لبرنامج تطوير الموظفين، إلى غير ذلك من أشكال المساعدة الفنية الأخرى **ويحث** الدول الأعضاء الأخرى على النظر في إعارة أعضاء في الهيئة الأكاديمية للجامعة خاصة في مجالي الطب والهندسة.

28. **يعرب** عن تقديره للكومستيك ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لجهودهما المشتركة في تنظيم حلقة عمل تدريبية دولية حول معايير المنتجات الحلال واختبار المنتجات في الجامعة الإسلامية العالمية في أوغندا، وهي الجهود التي أدت إلى إنشاء معمل لاختبار المنتجات الحلال معتمد دولياً في الجامعة.

29. **يعرب** عن الارتياح إزاء الزيادة المطردة في أعداد الطلاب والتوسع في المرافق بالجامعة الإسلامية في أوغندا، **ويحث** الجامعة على مواصلة جهودها لتوفير فرص تعليمية للمجتمعات المسلمة في الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية.

30. **يلاحظ** الطلب الهائل على المهنين الطبيين في أفريقيا، **ويطلب** من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وغيرها من الجهات المانحة الأخرى تقديم المساعدات المالية والمادية للجامعة لدعم البرامج الأكاديمية التي بدأتها مؤخرا والمتمثلة في بكالوريوس العلوم في مجالات التمريض وعلوم الطب الحيوي والصحة العامة.

31. **يطلب** من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمحسنين من الأفراد مواصلة تقديم الدعم المالي المستدام إلى الجامعة الإسلامية في أوغندا لتحسين رفاه الموظفين، وكذلك لتمكين الجامعة من اقتناء المرافق التي تحتاجها لتوفير التعليم الجيد لشباب أفريقيا.

الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا:

32. **يشجع** الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا على مواصلة دعمها للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا والجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر.

33. **يطلب** من الأمين العام رفع تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 49/8-ع ت

بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444ه (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يشير إلى القرار رقم S&T-46/8 بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019؛

وإذ يشير إلى البيان الصادر عن الدورة الرابعة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في 31 مايو 2019؛

وإذ يشيد بجهود أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم لإجراء الأنشطة والبرامج المتعلقة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة؛

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)

بعد الاطلاع على تقرير المركز،

إذ يعرب عن تقديره للدور الذي يضطلع به مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في مجال تصنيف ومعالجة ونشر الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المؤشرات الرئيسية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم والصحة والبيئة؛

إذ يعرب كذلك عن تقديره للجهود التي يبذلها المركز لإعداد تقارير ودراسات فنية بشأن عدد من القضايا التي تهم الدول الأعضاء في مجالات متنوعة بما في ذلك القضايا المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة والمياه؛

وإذ ينوه ببرامج بناء القدرات وأنشطة التدريب التي يسهر المركز على تنظيمها وإجرائها في مجالات التعليم المهني والصحة والبيئة وإدارة الموارد المائية؛

وإذ يحيط علماً بتقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك):

1. **يعرب عن تقديره** لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) لإعداد "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة" و "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المياه" و "تقرير التعليم والتقدم العلمي" و "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة" بشكل دوري باعتبارها وثائق مرجعية للمؤتمرات الإسلامية للوزراء المعنيين بالصحة والمياه والتعليم العالي والبيئة.

2. **يحيط** علما مع التقدير بالدراسة التي أعدها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) بعنوان "التقييم الإحصائي للوضع الحالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي نحو تنفيذ أجندة منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026" والتي تقيم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأولويات الاثني عشر الواردة في الأجندة المذكورة بناءً على أحدث البيانات المتاحة؛

3. **يعرب** عن تقديره كذلك لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) لاستمراره في استضافة (1) البوابة الصحية لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي تعمل منصةً رئيسيةً لتبادل المعلومات لجهود المنظمة في المجال الصحي وتيسير التواصل بين المؤسسات الشريكة في تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي الاستراتيجي في مجال الصحة للفترة 2014-2023؛ و (2) قاعدة بيانات سيسرك بشأن جائحة كوفيد-19 للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تهدف إلى زيادة الوعي العام وتزويد صانعي السياسات بأداة لتوجيه جهودهم المستمرة في مكافحتهم الجائحة.

4. **يشيد** بالإسهام المنتظم لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في الاجتماعات رفيعة المستوى من خلال تقديمه لعروض تمس بعض أبرز القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والمياه والبيئة بغرض تمهيد الأرضية للنقاشات الفنية وحوار السياسات.

5. **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المساهمة والمشاركة بنشاط في برامج وأنشطة بناء القدرات المختلفة التي ينظمها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في مجال الصحة وفي إطار برنامج ابن سينا لبناء القدرات الصحية (ابن سينا)، بما في ذلك الدورة التدريبية حول "وبائيات الأمراض السارية وإدارة الأوبئة التي نظمت بالاشتراك مع وزارة الصحة في الجمهورية التركية في 4-7 أكتوبر 2021؛ والدورة التدريبية حول رعاية صحة الأم والمواليد

والأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء التي نُظمت بالاشتراك مع وزارة الصحة بالمملكة المغربية في 6-8 ديسمبر 2021؛

6. **يشيد** بمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) لمشاركته ومساهمته الفعالة في مشروع الربط العكسي الخاص ب"أبحاث الزلازل" بين باكستان وتركيا.

7. **يؤكد** أهمية برامج بناء القدرات وأنشطة التدريب التي يجريها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) على صعيد عدد من المجالات لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء، والرامية إلى مطابقة احتياجات وقدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة العاملة في مجال التعليم المهني والصحة وإدارة الموارد المائية والبيئة من خلال مجموعة من الوسائل، و**يدعو** الدول الأعضاء للاستفادة من هذه البرامج على أكمل وجه من خلال الإجابة على الاستبيانات ذات الصلة.

8. **يشيد** بالجهود التي يبذلها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه من خلال تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية بهدف تيسير تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات في مجال الموارد المائية.

أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم

إذ يلاحظ أن أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم هي منتدى دولي لمجتمع العلوم في منظمة التعاون الإسلامي ظل يعمل بنشاط على النهوض بالعلوم وتعليمها وتعزيز التواصل داخل دول منظمة التعاون الإسلامي وكذلك مع المجتمع العلمي الدولي؛

وإذ يشيد بالأكاديمية لتنظيمها المؤتمر العلمي الثاني والعشرين بعنوان "مشهد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الإسلامية" تحت رعاية سمو صاحب السمو الملكي، الأمير الحسن بن طلال، افتراضيا يوم1 ديسمبر 2020؛

وإذ يشيد بالأكاديمية لتنظيمها مؤتمر حول التنوع البيولوجي في 1 أبريل 2021، تحت رعاية سمو صاحب السمو الملكي، الأمير الحسن بن طلال المؤسس الراعي للأكاديمية بالتعاون مع كومستيك، وكان المؤتمر يهدف إلى زيادة وعي الدول الإسلامية بالأطر والبروتوكولات الدولية العالمية التي تنظم الوصول إلى المواد الوراثية، وتمكين المشاركة الفعالة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في زيادة فهم مادة اتفاقية التنوع البيولوجي.

وإذ يعرب عن تقديره للأكاديمية لتنظيم سلسلتين من الندوات عبر الإنترنت حول الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد-19 (4 جلسات) وتكنولوجيا النانو (4 جلسات) وندوة مشتركة عبر الإنترنت مع الأكاديمية التركية للعلوم حول التنوع البيولوجي في 25 سبتمبر 2021؛

وإذ يقدر نشر المجلة الطبية للأكاديمية باعتبارها وسيلة فريدة مفتوحة المصدر لمجتمع البحوث الطبية في منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد الدولي؛ وهي مجلة يعترف بها الفهرس الطبي لمنظمة الصحة العالمية، والفهرس التركي للاقتباس، وكذلك مراكز الاقتباسات العلمية في العالم الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بـــأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم لأنشطتها في التواصل مع هيئة الشراكة بين الأكاديميات، والاتحاد الدولي للأكاديميات، والأكاديمية التركية للعلوم، وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيا (المغرب)، والمجلس الدولي للعلوم وحركة العدالة الصحية المستدامة.

وبعد الاطلاع على تقرير أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم،

1. **يطلب** من أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم عقد مؤتمرها الثالث والعشرين بعنوان "العلوم والتكنولوجيا والابتكار في ظل الأحداث العالمية المتغيرة باستمرار" بالتعاون مع أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيا، تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب.
2. **يطلب** من الأكاديمية عقد ندوات عبر الإنترنت حول تغير المناخ وتأثيره على الزراعة والمياه والصحة والتنوع البيولوجي ودورة تدريبية افتراضية عام 2022 حول ريادة الأعمال وتكنولوجيا النانو.
3. **يطلب** من الأكاديمية، بمساعدة ودعم وكالات منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ذات الصلة، نشر تقارير عن مشهد العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
4. **يطلب** من الأكاديمية مواصلة بناء قاعدة بياناتها المرئية الداخلية للمحاضرات والندوات العلمية لصالح العلماء والباحثين من منظمة التعاون الإسلامي وخارجها.
5. **يطلب** من الأكاديمية مواصلة إصدار مجلتها الطبية والسعي للحصول على دعم جميع وكالات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لتعزيز المجلة بشكل أكبر.
6. **يطلب** من الأكاديمية تقديم جميع المساعدات الممكنة لدول منظمة التعاون الإسلامي في صياغة سياساتها الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وفي تأسيس أكاديمياتها الوطنية للعلوم، وفي تطوير نظام المشورة العلمية لديها.

7. **يطلب** من الأكاديمية تشجيع ودعم دول المنظمة في تطوير لوحات القيادة الوطنية للابتكار. ولهذا الغرض، السعي للحصول على دعم وتعاون جميع وكالات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

8. **يحث** الأكاديمية على زيادة تعزيز أنشطتها في جميع المجالات ذات الصلة بولايتها ومسؤولياتها.

****

قرار رقم 49/9-ع ت

بشأن

توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444ه (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يشير إلى أهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تطالب الدول الأعضاء بالسعي لحماية البيئة والمحافظة عليها؛

وبعد الاطلاع على "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" الذي **يدعو** الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها ومواقفها البيئية في المحافل الدولية المعنية بالبيئة درءا للآثار السلبية لهذه السياسات على تنميتها الاقتصادية؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، الذي وضع المسائل المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ ضمن الأولويات؛

وإذ يستذكر كذلك المادة الثالثة من الإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة الذي صادق عليه المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة المنعقد في جدة خلال الفترة من 10 إلى 12 يونيو 2002، حيث نصت على أن البيئة هبة من الله ودعت جميع الأفراد والمجتمعات للاهتمام والنهوض بها؛

وبعد **الاطلاع** على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/195 بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، وA/RES/71/219 بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، وA/RES/72/225 بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، وA/RES/77/171 بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، وE/ESCAP/RES/72/7 بشأن التعاون الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ، وUNEP/EA.2/RES.21 بشأن العواصف الترابية والرملية، وESCAP/78/12/Add.1 بشأن خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ.

وإذ يُؤكد على الآثار السلبية المترتبة على الجفاف الشديد وطويل الأمد وتداعيات تغير المناخ، التي تتمثل في العواصف الترابية والرملية في بعض الدول الأعضاء، وبالتركيز الخاص على تنفيذ "خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ.

وإذ يأخذ في الاعتبار كذلك التقرير النهائي للاجتماع الرابع للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة الذي يدعو، من جملة أمور أخرى، السلطات المعنية في الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها وتحسين التنسيق فيما بينها من أجل التصدي للتحديات الجديدة التي فرضها تغير المناخ وتدهور الوضع البيئي، بما في ذلك التصحر؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 47/9-ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار، الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في نيامي، جمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يرحب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البرنامج الإقليمي لمكافحة عواصف الرمال والغبار، بما في ذلك الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيروبي يوم 21 فبراير 2013، والاجتماع الفني الذي عقد في أبو ظبي يومي 6 و7 مايو 2013 وشارك فيه ما يزيد عن خمسين بلدا، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات إقليمية ومشاركون آخرون؛

وإذ يرحب كذلك بتنظيم وزارة الغابات وشؤون المياه بالجمهورية التركية لورشة العمل الدولية حول العواصف الرملية والترابية التي عقدت في إسطنبول في الفترة 23 إلى 25 أكتوبر 2017 بالتعاون مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛

1. **يعرب** عن القلق إزاء الموجة غير المسبوقة من عواصف الرمال والغبار والخسائر الجسيمة التي لا تزال تسببها في المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في كل من آسيا وأفريقيا.
2. **يرحب** بالتحالف الدولي لتعزيز تنسيق الأنشطة المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، الذي أطلقه مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (6 سبتمبر 2019).
3. **يرحب** بانعقاد المؤتمر الدولي الأول حول مكافحة العواصف الرملية والترابية، في طهران بجمهورية إيران الإسلامية، خلال الفترة 5-7 يوليو 2017، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة؛ ويُشيد بما قامت به جمهورية إيران الإسلامية من عمل في مجال مكافحة العواصف الرملية والترابية.

4. **يأخذ** علما بالمؤتمر الدولي الأول لمكافحة العواصف الرملية والترابية، الذي عُقد في العاصمة الإيرانية طهران خلال الفترة من 3 إلى 5 يوليو 2017، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة؛ **ويشيد** بما تقوم به الجمهورية الإسلامية الإيرانية من عمل لمحاربة العواصف الرملية والترابية.

5. **يدعو** جميع الدول الأعضاء المتضررة في المناطق الصحراوية في آسيا وإفريقيا والدول الأطراف المعنية إلى الانخراط في حوار فيما بينها على نحو جاد وبنَّاء من أجل حل هذه المشكلة بالشكل الملائم.

6. **يشجع** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على تمكين الدول الأعضاء من بناء قدراتها ودعمها فنياً ومالياً من أجل التصدي للعواصف الرملية والغبارية.

7. **يشيد** بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تحفيز الإجراءات التعاونية لمكافحة تدهور الأراضي والعواصف الترابية، في إطار مبادرة البرنامج الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **ويشجع** الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي على الانضمام إلى المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

8. **يعرب عن التقدير أيضا** لجهود الحد من العواصف الرملية والجفاف في دول المنطقة وذلك تحت مظلة برنامج وضعته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في سياق الحد من آثار تغير المناخ؛

9. **يؤكد** من جديد دعمه وضع آلية إقليمية جماعية للتوعية وإنشاء شبكة للإنذار المبكر وإدارة المخاطر من أجل تمكين الدول المتضررة من تعزيز قدراتها على التأهب والاستجابة الفعالة في مواجهة المشكلة بشكل مناسب.

10. **يدعو** جميع الآليات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة، ومنها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، لمعالجة هذه القضية معالجة جادة وسريعة وشمولية، وحشد مواردها الفنية والمالية لمساعدة البلدان المتضررة.

11. **يعرب عن التقدير** لتعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في عقد مؤتمر دولي حول مكافحة العواصف الرملية والترابية، وذلك خلال الفترة من 3 إلى 5 يوليو 2017، استنادا إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

12. **يدعو** الـــدول الأعضاء إلى الإسهام في إعـــادة تشجير المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واتخاذ إجراءات صارمـــة ضـــد الاجتثـــاث الجائر للأشجار وحرائق الغابات.

13. **يدعو كذلك** المؤسسات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي، مثل البنك الإسلامي للتنمية، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لصياغة مشاريع ملموسة بهدف مساعدة الدول المتضررة وتمكينها من تجاوز الآثار الكارثية لهذه الظاهرة.

14. **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد البحث والدراسة.

****

قرار رقم 49/10-ع ت

بشأن

موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر آرال

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444ه (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يأخذ في الاعتبار القرار رقم: 64/35 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية"، والقرار رقم: 63/279 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "التعاون والتنسيق الدوليين من أجل إعادة التأهيل البشري والإيكولوجي والتنمية الاقتصادية في منطقة سيمي بالاتينسك في كازاخستان"؛

وإذ يأخذ في الحسبان الوثيقة الرسمية رقم: A/68/686 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "برنامج تدابير القضاء على آثار تجفيف بحر آرال ومنع كارثة المنظومة البيئية في منطقة بحر آرال"؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 33/4 -ع ت بشأن قضايا البيئة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الذي يطلب من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الخيرية في الدول الإسلامية استكشاف السبل والوسائل اللازمة لوضع برنامج خاص لدعم منطقتي بحر آرال وسيمي بالاتينسك بالتنسيق مع البرامج الدولية والإقليمية والوطنية القائمة؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب الناجمة عن المشاكل الإيكولوجية لبحر آرال وموقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا؛

وإذ يحيط علما أنه بمقتضى المرسوم الرئاسي للرئيس السابق لجمهورية كازاخستان، نور سلطان نازاربايف، الصادر في 29 أغسطس 1991، أغلق موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية بعد استخدامه خلال الفترة الممتدة من 1949 إلى 1991 حيث شهد إجراء 456 تجربة نووية؛

وإذ يقر أن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا يظل مصدر قلق بالغ لكازاخستان بالنظر إلى ما له من آثـــار خطيرة وطويلة الأمد على حياة وصحة سكان المنطقة وعلى البيئة:

1. **يجدد** دعوته الدول الأعضاء إلى إحيـــاء اليـــوم العالمي لمناهضة التجـــارب النوويـــة في 29 أغسطس، وذلك بهدف زيادة الوعي بالآثار الناجمة عن تفجيرات تجارب الأسلحة النووية.

2. **يؤكد** على أهمية تنفيذ البرنامج الثالث لحوض بحر آرال الذي طرح في المؤتمر التنسيقي للمانحين يوم 9 ديسمبر 2010 في ألماتي بكازاخستان فيما يتعلق بحماية البيئة.

3. **يعرب** عن دعمه لأنشطة الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء للأمن البشري لمنطقة بحر آرال تحت رعاية الأمم المتحدة، الذي يهدف إلى تطوير التعاون الدولي وحشد الأموال من مجتمع الجهات المانحة لتنفيذ مشروعات مستهدفة لتحسين البيئة والوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقة بحر آرال؛

4. **يقدر** عاليا تنفيذ البرنامج المشترك بين أوزبكستان والأمم المتحدة بعنوان "بناء قدرات المجتمعات المتضررة من كارثة بحر آرال من خلال صندوق الأمن البشري متعدد الشركاء لبحر آرال"، الذي يهدف إلى تحسين رفاه السكان من خلال توفير مصادر دخل إضافية وتحسين منظومة الرعاية الصحية وتطوير البنية الأساسية.

5. **يرحب** بالترتيبات التي اتخذها مجلس قادة الدول الأعضاء المؤسسة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال الذي انعقد في تركمانيباشي بتركمانستان يوم 24 أغسطس 2018، حيث دعا المجلس إلى التعاون بين الدول الأعضاء في الصندوق في مجال إدارة الموارد المائية؛

6. يعرب عن دعمه لمبادرة جمهورية أوزبكستان المتعلقة بإعلان منطقة بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات البيئية؛ ويرحب بالقرار المتعلق بإعلان منطقة بحر الآرال "منطقة الابتكارات والتكنولوجيات البيئية"، الذي اعتمدته الدورة الخامسة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح من جمهورية أوزبكستان.

7. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجهات المانحة إلى الانخراط بشكل فاعل في تنفيذ البرامج/المشاريع المستهدفة في منطقة بحر آرال وموقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقا، وتوفير المساعدة المالية والفنية اللازمة لتنفيذ مشاريع استثمارية محددة؛

8. **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

****

قرار رقم 49/11- ع ت

بشأن إعلان منطقة بحر الآرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الايكولوجية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته التاسعة والأربعين (الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار) في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 24-25 شعبان 1444ه (الموافق: 16-17 مارس 2023)؛

إذ يسترشد بالأحكام الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع على اعتماد التدابير التي تروم تحسين مستويات المعيشة والتخفيف من مدة الفقر وضمان فرص العمل للجميع وتحسين ظروف تحقيق التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والتنمية داخل بلدان الأمة الإسلامية؛

وإذ يستذكر تقرير الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي التي يتضمن معلومات حول توجهات التكنولوجيات المتطورة وتأثيرها على التنمية المستدامة ويحدد معالم الدروس المستخلصة والممارسات المثلى من البلدان النامية في مجال بناء القدرات في ميادين العلوم والتكنولوجيا والابتكار، و كذا نتائج القمة الإسلامية الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا يومي 10 و 11 سبتمبر 2017، والقمة الإسلامية الثانية حول العلوم والتكنولوجيا التي عُقدت في أبوظبي يوم 16 يونيو 2021، والتي أولت عناية خاصة لضرورة تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار بإعتبارها عناصر لازمة لتحقيق التنمية المستدامة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية؛

وإذ يستذكر كذلك الفقرة (36) من إعلان نيامي الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020 والتي تشير إلى أنه ((في ضوء استنفاذ الموارد الطبيعية وتفاقم المشاكل في مجال حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والحفاظ عليها يتعين إجراء البحوث العلمية والتجارب على نطاق واسع في مجموعة واسعة من الاتجاهات لاستكشاف العالم من حولنا))؛

وإذ يستذكر أيضاً القرار رقم: 47/9 ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء والذي يدعو جميع الدول الأعضاء المتضررة في المناطق الصحراوية في آسيا وأفريقيا إلى الانخراط في حوار فيما بينها على نحو جاد وبناء من أجل حل هذه المشكلة بالشكل الملائم؛

وإذ يستذكر كذلك القرار رقم: 47/10 ع ت بشأن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر الآرال؛ والذي يعرب عن دعمه لأنشطة الصندوق الاستئماني للأمن البشري متعدد الشركاء لمنطقة بحر الآرال تحت رعاية الأمم المتحدة، ويوصي بتنفيذ البرنامج المشترك لأوزباكستان والأمم المتحدة بعنوان ((بناء قدرات المجتمعات المتضررة من كارثة بحر الآرال من خلال صندوق الأمن البشري متعدد الشركاء لبحر الآرال))؛

وإذ يستذكر أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 75/278 الصادر يوم 18 مايو 2021 بشأن إعلان منطقة بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية، وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 75/266 الصادر يوم 3 مارس 2021 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، والقرار رقم: 74/229 الصادر يوم 19 ديسمبر 2019 بشأن ((العمولة والترابط: تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة))؛ والقرار رقم: 72/283 الصادر يوم 22 يونيو 2018 بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان السلم والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى؛ والقرار رقم: 74/214 الصادر يوم 19 ديسمبر 2019 بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في وسط آسيا والقرار رقم: 1/70 الصادر يوم 25 سبتمبر 2015 بشأن ((تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2023)) والذي حظي بدعم جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أن التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً، يمكن أن ينهض بدور حيوي في تحقيق التنمية وتعزيز جهود معالجة المشاكل العالمية، من قبيل جهود حماية البيئة وتسريع وتيرة التنويع والتحول الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، وصولاً إلى دعم التنمية المستدامة،

واعتباراً كذلك أن التعاون والتفاعل مع البلدان النامية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وكذا الاستثمارات الخارجية المباشرة في البلدان النامية والتجارة مع البلدان النامية وفيما بينها هي جميعها عناصر أساسية لتعزيز قدراتها على خلق المعرفة العلمية والتقنية والمبتكرة و تلقيها وفهمها واختيارها وملاءمتها؛

وإذ يأخذ في الحسبان أن العواقب السلبية الإنسانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية لمأساة حوض بحر الآرال تتجاوز إلى حد بعيد المنطقة وتشكل بالتالي مشكلة عالمية؛

وإذ يلاحظ إنشاء الصندوق الاستئماني للأمن البشري متعدد الشركاء لمنطقة بحر الآرال برعاية الأمم المتحدة، وهو صندوق مصمم للتغلب على الظروف السلبية الناجمة عن الكارثة البيئية في منطقة بحر الآرال ولتنفيذ مشاريع لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هذه المنطقة؛

وإذ يسجل إنشاء المركز الدولي للابتكار لحوض بحر الآرال برعاية رئيس جمهورية اوزباكستان والذي تروم نشاطاته على الصعيد الوطني تحسين النسق البيئي والحياة المستدامة في الأراضي المالحة والدخول في شراكات مع الهيئات الدولية في تطوير وتنفيذ الابتكارات وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل في البيئات المالحة وقاع بحر الآرال المجفف:

1. **يدعم** مبادرة تحويل منطقة بحر الآرال من منطقة تعاني من أزمة بيئية إلى منطقة للابتكارات والتكنولوجيات البيئية.
2. **يؤكد** دعمه للأنشطة والمبادرات الإقليمية الجارية الرامية إلى تحسين الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تحسين الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية في منطقة بحر الآرال.

3. **يشجع** الأبحاث والأنشطة الاستشارية من أجل المزيد من إعادة التأهيل والتحسين للبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة لفائدة سكان منطقة الآرال.
4. **يؤكد** أن الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال يظل المؤسسة الدولية الرئيسية التي تروم إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الدولية في منطقة بحر الآرال وفي سائر أرجاء حوض بحر الآرال، مع الأخذ في الحسبان مصالح بلدان المنطقة كافة.
5. **يدعو** الدول الأعضاء وصناديق منظمة التعاون الإسلامي وبرامجها ومؤسساتها، وكذا المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة إلى إجراء أبحاث مشتركة متعددة التخصصات، وذلك انطلاقا من روح التعاون وتنفيذ برامج علمية مبتكرة في منطقة بحر الآرال بالتعاون مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال وكذلك في إطار المبادرات الوطنية، مثل المركز الدولي للابتكار لمنطقة بحر الآرال، برعاية رئيس جمهورية أوزباكستان واستحداث مناطق وقائية مكسوة بالغابات في قاع بحر الآرال المجفف.
6. **يشدد** على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي وتنفيذ التدابير المشتركة من أجل التغلب على الآثار الناجمة عن أزمة بحر الآرال وتثبيت استقرار الوضع الإيكولوجي في منطقة بحر الآرال ومنع حدوث المزيد من التصحر والتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية السلبية، وذلك من خلال التطبيقات الثابتة لاستصلاح الغابات للتشكيلات الرملية في قاع بحر الآرال المجفف والذي يتعرض لعلميات انتقال الرماد والملح والغبار، و **يؤكد كذلك** على أهمية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ وتنمية السياحة البيئية و تنفيذ غيرها من التدابير الأخرى.
7. **يدعم** موقف الأمم المتحدة من إعلان منطقة بحر الآرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية، و**يدعو**، في هذا الصدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة، إلى وضع وتنفيذ تكنولوجيات سليمة بيئياً في منطقة بحر الآرال من أجل تحقيق نمو اقتصادي قار وشامل ومستدام بيئياً واستخدام تكنولوجيات توفر الطاقة والماء وذلك على نحو متوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

****

Abrar/26_01_2023/02:03PM